اما ع الفن ما كان كذلك واذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة وبدونها صحاح هذا الفن
ذلك ع لا محالة ان ذلك اللفظ دال على المعنى بحلا فاصحاب العربية والاصول قال من وراء الجدار
اقول انما اعتبر هذا العهد لتطرد دلالة اللفظ على وجود اللافظ عملا فان المسموع من الشاهد
يعلم وجود لافظ شاهد دة لا بدلالة اللفظ عليه عملا واما المسموع من وراء الجدار فعلا يعلم وجوده
لا فظ الا بدلالة اللفظ عليه عملا واحضار الدلالة في اللفظ وغرضه امر محمي لا سبيل فيه والما الخصار
الدلالة اللفظية في الوضعية والطبعية والعقلية فما لا ستقراء لا بالحصر العقلي الدائر من
النفي والاثبات فان دلالة اللفظ اذا لم تكن مستندة الى وضع وأى طبع للزم ان تكون مستندة
الى العقل مطلقا لكنا استقرينا فلم نجد الا هذه الاقسام الثلثة قال للعلم بوضعه
اقول احترز عن الدلالة الطبعية والعقلية واما قال للعلم بوضعه اى بوضع دلك
اللفظ ولم يقل للعلم بوضعه لما اى لمعناه ليلائم بالدلالة المطابقية واحضار الدلالة اللفظية
الوضعية في اقسامها الثلثة المذكورة بالحصر العقلي لان دلالة اللفظ بالوضع اما ان تكون على
نفس المعنى الموضوع له او على جزئه او على خارجه قال وعلى الامكان العام نضا
اقول يريد ان
لفظ الانسان حين اطلق على الانسان الخاص دل على الانسان العام دلالة المطابقية واحضار الدلالة اللفظية
دلالة على الانسان العام تضمنية وذلك لانا نجد في الانسان العام شأن احدهما
كونه جزأ للمعنى الموضوع له اعني الانسان الخاص والثاني كونه موضوعا لفظ الانسان ان يدل لفظ الانسان
عليه دلالة بينة من تلك الجهتين فاذا عرفنا دلالة التضمنية صدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام
المعنى الموضوع له فاذا قيد فاخذ المطابقة بقيد التوسط اخرجت تلك الدلالة التضمنية عن
حد المطابقة قال لتحققها اقول اى لتحقق تلك الدلالة التضمنية فانها ثابتة بواسطة وضع اللفظ
للانسان الخاص ولا مدخل فيها لوضعه للانسان العام بل الوضع للانسان العام سبب دلالة
اخرى عليه مطابقية قال على الضرورا لزاما اقول للانسان الضرورى مسلما على جزئيه احدهما
كون لازما للموضوع له اعني الحرم والثانية كونه موضوعا لفظ الشمس يدل عليه دلالة احدهما

مطابقة والاخرى التزام وصدق على هذه الدلالة الالتزامية انها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع
له فينقض حد المطابقة بالالتزام فاذا اعتبر قيد التوسط لم ينقض قال كانت دلالته مطابقة
اقول يعني ان متى تكن دلالة مطابقة وان كان متى كان دلالة تضمنه كما عرفت وبكل المطابقة يتدخل
في حد التضمن ان لم يعتبر ذلك العهد واذا عهد فلا اعتراض قال وعلى به التضمن كانت
على مطابقة اقول ومتى كان ايضا دلالة التزامية لما عرفت فاعمل قال ولا حتفار ج ان اللفظ
لا يدل على كل امر خارج اقول اى عن المعنى الموضوع له والا لزم ان يكون كل لفظ موضوع لمعنى
دالا على جميع معان عرضاته وموطاته لبطلان قال فلا يدل الدلالة على الخارج من شرط اقول
واما الدلالة على المعنى الموضوع له اعني المطابقة فكفى فيها العلم بالوضع حتى السامع اذا علم ان
اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد ان يعقل منه سماع اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا
هو الدلالة المطابقية وكذا اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعان متعددة فانه عند سماعه لا يعقل
منه الى ملاحظة تلك المعاني ما لم يكن هناك قرينة دالة على واحد منها مطابقة وان لم يعلم ان مراد المتكلم ما
ذا من تلك المعاني كون المعنى مرادا للمتكلم ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه اذ هي عبارة عن كون
اللفظ على المعنى عبارة عن كونه منهوما من اللفظ سواء كان مرادا للمتكلم او لا واما الدلالة التضمنية
فلا تحتاج ايضا الى اشتراط لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالا على كل واحد من اجزائه دلالة
تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا لخصوصية معنى مركب من اجزاء غير
متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على امور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن ايضا ان يوضع لفظ
واحد لكل واحد من معان غير متناهية ما وضاع غير متناهية حتى يلزم كونه دالا مطابقيا على ما لا يتناهى
قال او للجزء انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهم اقول الدلالة التضمنية داخلة في هذا القسم لان
المعنى التضمني وان لم يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعا قال والعدم المضاف
الى المصدر كون المصدر جاريا عليه اقول المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كان لا صافة داخلة فيه
والمضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة داخلة عنه ومفهوم العدم هو

Copyright © King Saud University